مدير المخابز لـ«الوطن»: رداءة الخبز في المخابز الخاصة زادت الازدحام على الأفران العامة

رئيس الحكومة يتوعد بعقوبات شديدة للمتلاعبين بتقنين الكهرباء

هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس العديد من القضايا الخدمية التي تهم الحياة المعيشية للمواطن.

وأكد رئيس الحكومة حسين عرنوس أهمية الاستمرار ببذل كل الجهود لتأمين كميات السماد اللازمة لزراعة موسم القمح وإعطائه الأولوية لجهة توفير المحروقات، ووضع الجرارات التابعة للجهات العامة في خدمة الفلاحين وتشجيع زراعة الحبازات الصغيرة بالقمح.

واستمع المجلس لشرح تفصيلي عن واقع زراعة محصول القمح لموسم ٢٠٢٠-٢٠٢١ في مختلف المحافظات ونسب التنفيذ حتى الآن، والاحتياجات المطلوبة والتتبع المستمر للمعوقات التي تعترض الفلاحين والعمل على معالجتها.

وزير الزراعة حسان قطنا أكد في تصريح لـ«الوطن» أنه تم تنفيذ نحو ٥٤٪ من الخطة الزراعية المروية و١٧٪ من خطة البعل، مشيراً إلى أن مجموع المساحة المزروعة بلغ نحو ٦٩٠ ألف هكتار.

ولفت قطنا إلى أن البذار اللازمة لاستكمال الخطة تم تأمينها كاملة، وبخصوص الأسمدة أوضح أنه تم توزيع سماد اليوروريا وبات متوفراً حسب الأولوية لمزارعي القمح وتم إلغاء توزيع الأسمدة لكل المزروعات الأخرى، مشيراً إلى وجود جهود كبيرة لتأمين سماد الفوسفات لكنها لم تجد حتى الآن.

ودعا الوزير جميع الفلاحين إلى استثمار كل المساحات مهما كانت صغيرة، وزراعة كل متر مربع خاصة بالقمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي لكل أسرة، مؤكداً أن الزراعات الصغير لا يجوز إهمالها لأن الوضع الراهن يؤكد أنها أصبحت ضرورية ويجب تطبيقها على أرض الواقع.

وبالعودة إلى جلسة مجلس الوزراء كلف عرنوس خلال الجلسة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زيادة عدد منافذ البيع في الأفران وإعادة تفعيل مراكز البيع للمعتمدين بما يسهم في تخفيف الازدحام والاستمرار بالإجراءات المتخذة لتحسين نوعية رغيف الخبز ورفد المخابز بمخصصاتها من الطحين بشكل منتظم ومن دون تأخير.

ولتوضيح الإجراءات الواجب اتخاذها أكد مدير عام السورية للمخابز زياد هزاع في تصريح خاص لـ«الوطن» وجود تعاميم سابقة تتعلق بتفعيل نظام المعتمدين وزيادة أعدادهم مع التأكيد على التزام المعتمدين بضوابط نقل الخبز للحفاظ على جودته عن طريق صناديق بلاستيكية أو رفوف والتوسع وفق الحاجة التموينية بهدف تخفيف الازدحام على المخابز على الرغم من التحسن الملحوظ.

وأشار هزاع إلى أن المؤسسة تتوجه إلى زيادة نقاط البيع سواء عن طريق زيادة عدد سيارات البيع المباشر للخبز للتوجه إلى المناطق ذات الكثافة السكانية أو حتى عن طريق الأكشاك المتوفرة التي نأمل من المحافظة تأمينها نظراً لعدم وجود اعتمادات كافية لدينا.

هزاع أكد أن تحسين جودة رغيف الخبز ترافق مع جملة من الإجراءات لتشديد الرقابة على نوعية الرغيف حتى تحسنت من خلال متابعة عمل المخابز على مدار الساعة.

أما فيما يتعلق بمخابز القطاع الخاص فهو مسؤولية مديريات التجارة الداخلية في المحافظات، موضحاً أن رداءة الخبز في المخابز الخاصة ساهمت بزيادة الازدحام على الأفران العامة ذات الجودة المميزة.

وخلال الجلسة أكد عرنوس على ضرورة تحقيق عدالة التوزيع في الكهرباء وتطبيق أشد العقوبات بحق المتلاعبين ببرامج التقنين، والعمل لزيادة مصادر الغاز المغذي لمحطات التوليد الكهربائية وإدخال آبار جديدة بما يحسن من أداء عمل الشبكة الكهربائية.

وكلف رئيس الحكومة الجهات المعنية إعداد مذكرة تتضمن التكاليف الحقيقية للمشتقات النفطية والكهرباء والمياه للحد من الهدر ووضع آليات توفيرها للمواطنين بالشكل الأمثل، كذلك إجراء تقييم لواقع معامل الإسمنت وكميات الإنتاج وتكاليفها وآليات التوزيع والاستلام، ليصار إلى وضع ضوابط استثمار الإنتاج بالشكل الأمثل وتصدير الفائض إلى الأسواق المجاورة.

وتم التأكيد خلال الجلسة على تعزيز العمل المشترك بين مختلف الوزارات وتكثيف الجهود لمعالجة الملفات المتعلقة بتحسين الواقع المعيشي والخدمي للمواطنين، وجدد رئيس الحكومة التأكيد على التشدد بتطبيق القرارات والإجراءات المتخذة للتصدي لوباء كورونا في مختلف الوزارات والمؤسسات والأماكن العامة ووسائط النقل وتكثيف عمليات التعقيم في المدارس واتخاذ ما يلزم لضمان سلامة الطلاب والكادر التدريسي.

وقرر مجلس الوزراء منح المؤسسة العامة للدواجن سلفة لمصلحة منشأة دواجن حلب لتأمين مستلزمات الإنتاج، ومنح الشركة العامة للمشاريع المائية سلفة لتسديد رواتب العاملين في فرع الحسكة عن النصف الثاني من العام الجاري، ووافق على تسليم العاملين في الجهات العامة بمحافظة الرقة رواتبهم ضمن الريف المحرر بما يسهم في تعزيز وجود الأهالي في المناطق المحررة من الإرهاب، كما وافق على استكمال أعمال ترميم الكورنيش البحري لمدينة بانياس ومشروع مركز خدمة المواطن في القريا.

كما وافق مجلس الوزراء على تنفيذ مشروع إعادة تأهيل ثلاثة محركات رئيسية ومحرك مساعد مع ملحقاته في محطة الضخ المشتركة بمشروع ري منشأة الأسد في مسكنة بمحافظة حلب، علماً أن كل محرك يساهم بإدخال ٦ آلاف هكتار بالخدمة.

هذه الحالات التي يحق لها التسديد بالليرات السورية فقط.. دولار بدل الخدمة بـ٢٥٥٠ ل.س

الوطن

أصدر مصرف سورية المركزي أمس نشرة البدلات اليومية الخاصة بتطبيق التعديلات الصادرة بمرسوم على دفع خدمات البدل للخدمة الإلزامية ومنها بطبيعة الحال الخدمة الثابتة، سواء كان هذا البدل بالليرات السورية ضمن حالات محددة أم بالقطع الأجنبي (الدولار الأمريكي).

وحدد المركزي سعر الصرف في نشرة البدلات رقم (١) بسعر ٢٥٥٠ ليرة سورية للدولار الأميركي.

وأوضح المركزي في بيان له حصلت «الوطن» على نسخة منه أن النصوص التي تُعنى بالبدل ودفعه تشمل البندين (أ-ب) من (أولاً) من تعديل المادة (١٣) المنصوص عنه في المادة /١/ من المرسوم التشريعي رقم ٣١ لعام ٢٠٢٠، واللذان ينصان على أنه:

«أ- يحق للمكلف بالخدمة الإلزامية الذي تقرر وضعه بخدمة ثابتة دفع بدل نقدي مقداره ثلاثة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالليرة السورية وفق سعر الصرف الذي يحدده مصرف سورية المركزي بتاريخ التسديد.

ب- يستفيد العسكريون الموجودون في الخدمة الإلزامية من أحكام البند السابق».

كما تشمل النصوص التي تُعنى بالبدل البند (أ) من (الفقرة (ثانياً) من تعديل المادة (١٣) المنصوص عنه في المادة /١/ من المرسوم التشريعي رقم ٣١ لعام ٢٠٢٠، والتي تنص على: «أ- يحق للطيار العامل لدى مؤسسة الخطوط الجوية السورية الذي تم تأجيله وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة /١٠/ من هذا القانون لمدة خمس سنوات متواصلة أو الذي أتم خمس سنوات خدمة فعلية لدى المؤسسة المذكورة واستمر خلالها بمزاولة المهنة دفع بدل نقدي مقداره عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالليرة السورية وفق سعر الصرف الذي يحدده مصرف سورية المركزي بتاريخ التسديد».

ونوه مصرف سورية المركزي أنه وفي معرض تطبيقه المرسوم التشريعي رقم ٣١ لعام ٢٠٢٠ بأن دفع البدل بالليرات السورية ينحصر بتطبيق البندين آنفي الذكر من المرسوم التشريعي رقم ٣١ لعام ٢٠٢٠، ولا ينطبق على بقية مواد المرسوم، في حين ينحصر دفع البدل النقدي سواء كان بالليرات السورية أم بالدولار الأمريكي أو اليورو في فروع مصرف سورية المركزي بالمحافظات، كما يُحتسب المعادل للراغبين بالدفع بعملة اليورو بناءً على النشرة القاطعية التي يصدرها مصرف سورية المركزي بصورة يومية والمستندة إلى الأسعار العالمية لليورو والدولار الأمريكي.

وأشار إلى أنه وضمن السياق ذاته يتم قبول البدل النقدي سواء كان بالليرات السورية أم بالدولار الأمريكي أو اليورو نقداً (كاش) حصراً، ولا يقوم مصرف سورية المركزي أو أي من المصارف العاملة ومؤسسات الصرافة المرخصة ببيع الدولار الأمريكي واليورو بهدف دفع البدل النقدي، كما يحق لمن يفوضه المكلف استلام مبلغ الحوالة نقداً (كاش) لدفع البدل النقدي من مؤسسات الصرافة أو المصارف المرخصة بناءً على كتاب من شعبة التجنيد.

تيناوي: سحب ترخيص مزاولة العمل من محاسبين قانونيين

بازر باشي لـ«الوطن»: ما يتم تداوله عن كلام وزير المالية غير قانوني

أسئلة المتقدمين لاختبار المحاسبين القانونيين طويلة ولا تتناسب مع الوقت المقرر

عبد الهادي شباط

اعتبر رئيس جمعية المحاسبين القانونيين فؤاد بازر باشي أن ما يتم تداوله عن وزير المالية كنان ياغي حول تحميل مدقق الحسابات مسؤولية التهرب الضريبي وإحالته إلى جرائم غسل الأموال هو كلام غير قانوني وغير مقبول، وأنه في حال تم اعتماد ذلك سيكون القضاء هو الحكم بيننا كجمعية المحاسبين القانونيين وبين وزير المالية.

بازرباشي أشار إلى أن قانون تنظيم المهنة رقم ٣٣ حدد العقوبات الخاصة بحق مدقق المحاسبات المخالف أو الذي يرتكب تجاوزات تخل بمهنته، إضافة لصلاحية وزير المالية في حالة المحاسب القانوني المخالف للجنة التأديب التي يرأسها قاضٍ وتصدر عنها أحكام قطعية.

وأكد بازرباشي أنه لا يمكن تحميل مدقق الحسابات ملف التهرب الضريبي الواسع والشائك وأن مدقق الحسابات لا يمثل ضابطة عدلية تخوله التحقيق في ملفات المكلف بل هو مستشار له ويتعامل مع ما يقدم له من قبل المكلف من مستندات ودفاتر.

واعتبر أنه إن تحققت الإرادة الكافية لمكافحة التهرب الضريبي فهناك عناوين معروفة أولها ضبط البيانات الجمركية ومنع التلاعب بها والعمل على تعديل قانون ضريبة الدخل ليكون أكثر عدالة والتوجه نحو تطبيق نظام الفوترة.

وحول الملاحظات التي وجهت لنمط أسئلة اختبار المتقدمين للحصول على شهادة المحاسب القانوني بين أن الجمعية لا تتدخل في وضع الأسئلة وأن وزير المالية هو من يكلف بعض المختصين في ذلك، مشيراً إلى أنه هناك جزء من الملاحظات التي تتصل بطول الأسئلة وعدم تناسبها مع الوقت المخصص كان صحيحاً، على حين تحدث بعض المتقدمين عن ملاحظات بسبب عدم تمكنهم من الإجابة عن أسئلة الاختبار الذي خضعوا له وهي حالة مألوفة، موضحاً أن تحديد موعد الاختبار خضع للموعد الذي حددته الجامعة لجهة تخصيص القاعات لتنفيذ الامتحان، مضيفاً: إن الدورة كان لها أثر إيجابي لجهة تبسيط وشرح مهام المحاسب القانوني وإنه تم تنفيذ عدة دورات منها بدمشق وحلب وغيرها من المحافظات.

وعن سحب رخصة مزاولة المهنة من محاسبين قانونيين بيّن أنها جاءت بناء على مخالفات جسيمة تم ارتكابها من دون إيضاح ما هذه المخالفات والتجاوزات التي استدعت مثل هذه العقوبة الشديدة؟

وبالتوجه لنقيب المهن المالية والمحاسبية عضو مجلس الشعب محمد زهير تيناوي أوضح أن شدة العقوبة والإجراء المتخذ بسحب تراخيص مزاولة المهنة من المخالفين يمثل سابقة لم يتم العمل بها، مبيناً أن طبيعة المخالفات المرتكبة من أعضاء الجمعية الذين تم سحب تراخيص مزاولة المهنة منهم تتعلق بمخالفات مهنية لأحكام قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٩، باستخدام أوراق ومطبوعات لشركة تم إلغاء ترخيصها منذ ثلاث سنوات مع بقاء استخدام أوراقها ومطبوعاتها رغم توقف الشركة عن العمل.

وعن الأحكام التي صدرت بحقهم بين أنها أحكام غير قابلة للطعن أو الاستئناف لأنها صادرة عن لجنة تأديب يرأسها قاض ومصدقة من مجلس المحاسبة والتدقيق، ونفى أن يكون هناك أي خلفيات شخصية أو غير ذلك وراء صدور الأحكام.

وأعتبر تيناوي أن إلغاء رخصة مزاولة المهنة للمحاسبين القانونيين يمثل سابقة في الجمعية وهي المرة الأولى منذ تأسيس الجمعية يتم فيها إلغاء الترخيص لأي من أعضائها وأنه كان لابد من التدرج في الإجراءات العقابية قبل التوجه لإلغاء الترخيص، ورأى أن المحاسبين القانونيين الذين تعرضوا للعقوبة قصروا بحق أنفسهم لجهة عدم إعلام النقابة بما حدث معهم وعدم التقدم بطلبات تشرح حقيقة ما جرى وتظهر تظلمهم لتستطيع النقابة التدخل والمساعدة.

وعن أسئلة الامتحان الذي أجرته وزارة المالية مؤخراً لاختيار محاسبين قانونيين جدد اعتبر تيناوي أنها كانت طويلة ولا تتناسب مع الوقت المخصص للامتحان، وأنه من باب الأولى أن يتم التركيز في الامتحان على أسئلة الحالات العملية التي تعطي صورة واضحة عن المتقدم للامتحان بشكل أكثر موضوعية.

وأشار إلى أن النقابة لم تتمكن من إقامة دورة مهنية لمواد الامتحان مراعاة لتعليمات الفريق الحكومي الخاصة بالإجراءات الاحترازية لوباء كورونا، على حين أقامت جمعية المحاسبين القانونيين دورة مهنية حددت موعدها بشكل قريب من موعد الامتحان الذي حدد موعده مجلس المحاسبة والتدقيق الذي تتمثل فيه الجمعية وهي على علم بموعد الامتحان وكان عليها أن تراعي ذلك وتحدد موعداً مسبقاً لإقامة دورتها، مبيناً أن موعد الامتحان كان مقرراً في وقت سابق وتم التريث به حتى شهر تشرين الثاني بسبب انتشار فيروس كورونا.

١٦٨ ألف طن بضائع سورية وصلت إلى أسواق العراق العام الحالي و٢٦٠ شاحنة عراقية دخلت سورية خلال ثلاثة أشهر

محمود الصالح

كشف مدير مكتب نقل البضائع في دير الزور عبد الخالق سليمان عن عبور ٥٤٦٣ شاحنة وبراداً من منفذ البوكمال الحدودي خلال العام الحالي منها ٣٨٤٥ براداً لنقل البضائع باتجاه العراق.

ولفت سليمان إلى أن هذه البرادات نقلت ما يزيد على مئة ألف طن من المواد الغذائية منها ٣٢١٧ سيارة براد نقلت حمضيات و٧٦ براداً نقلت حليباً و٣٠٦ برادات نقلت فواكه متنوعة و٢٣٣ براداً نقلت رماناً إضافة إلى ٨ برادات نقلت بضائع متنوعة.

سليمان بين لـ«الوطن» أن ١٦١٨ شاحنة نقلت ما يزيد على ٦٨ ألف طن من البضائع عبر المنفذ منها ٩٩١ شاحنة بضائع مختلفة و٧١ شاحنة منظفات و٩٩ شاحنة لباس و٥١ شاحنة مواد كهربائية و١٩٢ شاحنة مواد غذائية غير مبردة و٤٥ شاحنة بقوليات و٤٦ شاحنة بلور و٣١ شاحنة حديد و٩٢ شاحنة خشب.

وأكد سليمان أنه لم يدخل الأراضي السورية أي مادة من العراق منذ فتح المعبر في نهاية العام الماضي لأن جميع الشاحنات العراقية التي دخلت الأراضي السورية دخلت فارغة حسب الاتفاقية التجارية بين البلدين.

سليمان أشار إلى أن عدد الشاحنات العراقية التي دخلت الأراضي السورية من بداية العام الحالي حتى الثامن من آذار الماضي ٢٦٠ شاحنة عراقية، وتأتي عمليات الشحن في إطار تنشيط حركة النقل بين البلدين.

وأكد مدير مكتب نقل البضائع ضرورة دعم الحركة التجارية بين البلدين إضافة إلى تنشيط التجارة مع دول الخليج بعد فتح معبر عرعر الحدودي مع السعودية والعراق نظراً للتسهيلات المقدمة من البلدين سورية والعراق.

تمديد مدة تسليم السكر والرز عن الشهرين الماضيين مدة أسبوع..

حسن لـ«الوطن»: عدد البطاقات المسجلة في دمشق زاد ٤٠ ألفاً

علي محمود سليمان

كشف مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في دمشق لؤي حسن لـ«الوطن» أنه تم تمديد فترة تسليم المواد المدعومة للمواطنين عبر البطاقة الإلكترونية عن دفعة الشهرين العاشر والحادي عشر لمدة أسبوع، وذلك لتمكين جميع المواطنين من استلام مخصصاتهم من المادتين.

موضحاً أن إرسال الرسائل مستمر عن دفعة هذين الشهرين لتغطية المواطنين كافة المخصصين بالمادتين والذين لم تصلهم رسائل الاستلام بعد، حيث تم طلب تمديد مهلة التسليم لمدة أسبوع إضافي.

وأشار حسن إلى أن المخصصات من السكر والرز عن دفعة الشهرين الثاني عشر والأول سيتم التريث بتسليمها لحين الانتهاء من تسليم كل المواطنين مخصصاتهم من دفعة الشهرين السابقين، لافتاً إلى أن السيارات الجوالة مستمرة بالتوزيع في أحياء العاصمة دمشق وذلك من خلال تسيير ما بين ثلاث إلى خمس سيارات يومياً، إضافة إلى زيادة مخصصات الصالات والمجمعات من المادتين ومضاعفة عدد الرسائل المرسلة يومياً حيث تتراوح بين ٤٠٠ إلى ٨٠٠ رسالة يومياً.

ولفت مدير فرع دمشق إلى أن متوسط توزيع المادتين يومياً يعادل ١٠٠ طن سكر و١٠٠ طن رز، وفي أيام الذروة وصل التوزيع لحوالى ٢٥٠ طناً في اليوم الواحد، حيث تم استنفار جميع الصالات والمجمعات في دمشق لتسليم المخصصات للمواطنين، ولذلك فقد وصلت نسبة التنفيذ في عمليات التسليم لحوالي ٩٠ بالمئة.

وأشار إلى أن عدد البطاقات الإلكترونية المسجلة في دمشق كان ٤٦٠ ألف بطاقة، وفي اليوم التالي ارتفع إلى ٥٠٠ ألف بطاقة بواقع زيادة ٤٠ ألف بطاقة، وهي ما بين بطاقات جديدة ومواطنين نقلوا مخصصاتهم من غير محافظات إلى دمشق، وهو ما أدى لزيادة الضغط والازدحام على الصالات، ولذلك شهدت بعض الصالات فتح طلبات جديدة فيها بعد تسليمها كل الطلبات التي كانت مسجلة سابقاً.